

للتنشر الفوري

مديرية تطلق خريطة للبنى التحتية الغازية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

ميلانو، الخميس 3 مايو 2018

نشرت مديرية اليوم تقريراً يُقدّم نظرة استشرافية حول البنى التحتية الغازية في منطقة البحر الأبيض المتوسط واشتملت الخريطة على نقاط الربط، وخطوط أنابيب النقل العابرة للحدود، والنقل، والغاز الطبيعي المُسال وطاقت التخزين، واستعمال القدرات وخطط الاستثمار المستقبلية لجميع أعضاء مديرية. تم إعداد خريطة البنى التحتية الغازية بالاستناد إلى بيانات تم جمعها من 14 دولة متوسطة، وهي قادرة على إرشاد الأعضاء لتطوير البنى التحتية ذات الأولوية و/أو المُحتملة في أنظمة نقل الغاز الطبيعي بما يتماشى مع سيناريوهات العرض والطلب على الغاز الطبيعي كما تحتوي على التفاصيل التقنية للبنية التحتية في كرواتيا وقبرص وفرنسا والأردن ومالطا وإسبانيا وتركيا.

في سياق اكتشافات الغاز الجديدة والتطور التقني في عملية الحفر الذي اعتمد عليه تطور قطاع الغاز الطبيعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط فإن هذه الدراسة توفر نظرة عميقة ليس للهيئات التنظيمية فحسب بل وأيضاً لصانعي السياسات. وتهدف الدراسة أيضاً لمساعدتهم على فهم تطور أسواق الغاز الطبيعي والتوجهات الجديدة بالإضافة إلى العوائق التي تقف في وجه الاستثمار في بناء البنى التحتية الجديدة.

ويشير التحليل إلى أن معظم الدول تعمل على تنظيم وصول الأطراف الثالثة لمحطات الغاز الطبيعي المُسال ولمرافق التخزين بالإضافة إلى نقاط الدخول والخروج باستثناء مصر والأردن وإيطاليا. وتعكس مشاريع البنى التحتية الحالية والمخطط لها الاهتمام بمشاريع الغاز الطبيعي المُسال، وخاصة بوحدات التخزين العائمة وإعادة التغييز (FSRUs).

كما يكشف التقرير عن القوى الدافعة وراء استثمارات البنى التحتية. ويسعى مُنظمو مديرية لتحقيق أمن الإمدادات، ولتطوير السوق ودمج السوق الإقليمي عند الاستثمار في مشاريع الربط ومرافق الغاز الطبيعي المُسال.

فيما يتعلق بالعوائق التي تؤثر على خطط الاستثمار، أشار أعضاء مديرية إلى أن الطلب غير الكافي على السوق هو أكبر هذه العوائق، تليه الجدوى المالية للمشاريع والعوائد المتوقعة. كما أن هناك عوائق تنظيمية وقانونية تواجه الدول التي بدأت حديثاً أو مؤخراً بتنظيم أسواق الغاز لديها مثل الأردن وإسرائيل ومصر.

عند مقارنة أطوال خطوط أنابيب الدول المختارة مع دول المرجعية في الاتحاد الأوروبي، فإن قيم الاستهلاك السنوي بالنسبة لطول خط أنبوب النقل تختلف إلى حد كبير من دولة لأخرى. واحتلت الأردن المرتبة الأولى من بين دول مديرية بالنسبة لاستهلاك الوحدات من حيث طول الشبكة بنسبة 8 مليون متر مكعب/كم، وتلتها المملكة المتحدة ومصر اللتان يُمكن القول بأنهما تمتلكان أنظمة نقل كفوة.

بالنظر إلى الغاز الطبيعي المُسال وطاقت التخزين مقابل الطلب، فإن إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا هي الدول الأكثر أماناً من ناحية الاستجابة لذروة الطلب والأزمات، بينما تتمتع تركيا ومصر بأقل نسب الإمداد/ذروة الطلب.

تهدف مديرية من خلال هذه الدراسة إلى تمهيد الطريق لتحسين التواصل والتعاون بين الدول المتجاورة، وقد تقوم بتحديثها في المستقبل نظراً للتطورات الكبيرة الأخيرة التي شهدتها استثمارات البنى التحتية وخاصة فيما يتعلق بمحطات الغاز الطبيعي المُسال ووحدات التخزين العائمة وإعادة التغييز بالإضافة إلى التدبذبات في هياكل الطلب.

XXXX

مديرية هي جمعية منظمي الطاقة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط وهي تضم 25 هيئة تنظيمية من 21 دولة من دول الاتحاد الأوروبي والبلقان وشمال أفريقيا. وتعمل الهيئات التنظيمية من دول حوض البحر الأبيض المتوسط معاً لتعزيز توافق أسواق الطاقة الإقليمية وتشريعاتها، وتسعى لدمج الأسواق بشكل تدريجي في منطقة حوض المتوسطي. ومن خلال التعاون وتبادل المعلومات المستمرين بين الأعضاء، تسعى مديرية لتعزيز حقوق المستهلكين، وكفاءة الطاقة، والاستثمار والتطوير في مجال البنى التحتية وكل ذلك بالاستناد إلى أنظمة طاقة آمنة ومُجدية التكلفة ومُستدامة بيئياً. تعمل مديرية كمنصة لتبادل المعلومات ولتوفير المساعدة لأعضائها بالإضافة إلى نشاطات تنمية القدرات من خلال الندوات عبر الإنترنت (ويبينار) والجلسات التدريبية وورشات العمل بالإضافة إلى المبادرات العملية المصممة حسب المتطلبات الخاصة.

يقع مقر أمانة مديرية في مدينة ميلانو في إيطاليا. للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة www.medreg-regulators.org

مديرية مُمولة بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي.



بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي

للمزيد من المعلومات وللمقابلات وللمواد ذات الصلة، يُرجى الاتصال بـ:

دافني لأكروا

ضابطة الاتصال في مدريد

هاتف: (+39) 026 55 65 553

خلوي: (+39) 389 69 11 797

dlacroix@medreg-regulators.org

XXXX